

اعلم ان سندهم في الاعمال عقلية ونقلها العقلية انما هي انما هي انما هي
بالشيء فيقتضيه اخذ حكمه كما يكون فانه لا اشبه بالمتعدك في اقتضاء
الطرفين لعقد حكم الذي هو الرغوع والنقص في بعضها بل ليس يقتضيه
اخذ حكمها الذي هو الرغوع والنقص في الكل فلو كان ما هذا لا يمتز
فان ما في معنى ليس وقد عرفت ومن يتوهم لا يعملوهما على ليس
حجته في ذلك انما تدلان على النعمن والاسم جميعا والماهل
بجوابه يتحقق فيقول معلوله يعرفون ما هذا بشر الرفع على طبيعتهم التي
اقتضت انما بشر الحكم فانهم يوافقون في ذلك فلهذا لا يلزم من كون
لان الذي هو الحكم على الاتفاق مع انما يتدخل على التقييد بين ايضا فان قالوا
على العفريت فاقول فماذا الا دخلت ان العلم ليس يتحقق في جميع ان
قرتهم في قوله ما هذا بشر الرفع على طبيعتهم غير معقول لان قوة
المرآن على اختلاف النفاذ غير جائزة واذا رجع اجماع القواعد في
فلا وجه لعدم ربي قيم على الاجماع ان قيل لم يمتز اختلاف في التفرقة في
بحر الخبير ولم يمتز في حيث الكلام مع انه مقدم على هذا البحر قلنا
لا خلاف انما يظهر في الخبر اذا شتم ما فرغ سواء اعلم او لم يعلم واذا تقدم
الخبر في اي اذ تقدم خبرها على اسمها لان تقدم الخبر يعلم ما تمتع اعلا او
لم يعلم او انتقص خبرها ما لا يبطل علمها فرغ اسمها ووجهها على التسوية
والخبر في لازم اسمها بسبب التقييد فلا يتم في اضعفاء في العلم وضمنها على
تقدم الخبر يبطل خبرها من اسمها الا في بطلان العلم ان الرغوع وقيل

السمت

الرغوع فان تقدم

السمت اعلم ان المراد في غير اطلاق العلم بتقدم الخبر مطلقا سواء كان
اخره في رتبة وليست شرهه لهم بسبب عواقب العلم مع تقدم الخبر في رتبة
ان العلم انما يقال في ما بين البابين في قوة السبب وضمنه لان باب
ان يشبهها بالعلم في النظر في بعض الاقسام لفظا لغير انما العلم مع تقدم الخبر
النظر في ذلك الباب ولا يجوز في هذا وانما التفتيح في ذلك علمها غير المتبارك
من حيث اللفظ فاذا انتقص اللفظ بطلت الشبهة في بطلت غير المراد من التقديم
والانتهى من ما فقط لانها اذا بطلت علمها التي هي في الشبهة لانها
النظر في حال كلف في بطلانها ان يكون بطريق الاطلاق او عند ما تكون
فاعلم انما اذا عطف على خبرها عرف عطف ناقص للمبني ولا يبطل
علمها في العطف ببطان سبب الخبر نحو ما زيد فاعلم وان كان في خبرها
ببطلت في رتبة ان نحو ما زيد فاعلم وان كان في خبرها
المجوزات على ضربين احدهما انما يرجع رتبة باعتبار عامل الخبر في
مجرد الاضافة اي بالمضائق او ايضا في الابداء داخل على الخبر في الابداء
لان الخبر على الاضافة والعامل يعمل فيكون على علمها او في عامل الخبر
لنحو المقدور ان حرف الخبر على الاضافة والعمل المضائق لم يثبت بعد وعند التردد
ويجب لصحة المقول في المراد ان العامل هو المضائق والنحو المقدور كلاهما
لنحو فلان الاصل في حال الخبر واما المضائق فلان لفظ حرف الخبر فقط والمضائق
تأخرت والمضائق في تلك المضائق لتباين خبر حرف الخبر في اقتضاء الاضافة اليه
بالمعنى وانما رتبة اجاب ضعف ان قوله في قوله من زيد في قوة علمه انما في رتبة

المضائق في الخبر وهو العلم بالاسم

اعلم ان السمت اعلم ان المراد في غير اطلاق العلم بتقدم الخبر مطلقا سواء كان
اخره في رتبة وليست شرهه لهم بسبب عواقب العلم مع تقدم الخبر في رتبة
ان العلم انما يقال في ما بين البابين في قوة السبب وضمنه لان باب
ان يشبهها بالعلم في النظر في بعض الاقسام لفظا لغير انما العلم مع تقدم الخبر
النظر في ذلك الباب ولا يجوز في هذا وانما التفتيح في ذلك علمها غير المتبارك
من حيث اللفظ فاذا انتقص اللفظ بطلت الشبهة في بطلت غير المراد من التقديم
والانتهى من ما فقط لانها اذا بطلت علمها التي هي في الشبهة لانها
النظر في حال كلف في بطلانها ان يكون بطريق الاطلاق او عند ما تكون
فاعلم انما اذا عطف على خبرها عرف عطف ناقص للمبني ولا يبطل
علمها في العطف ببطان سبب الخبر نحو ما زيد فاعلم وان كان في خبرها
ببطلت في رتبة ان نحو ما زيد فاعلم وان كان في خبرها
المجوزات على ضربين احدهما انما يرجع رتبة باعتبار عامل الخبر في
مجرد الاضافة اي بالمضائق او ايضا في الابداء داخل على الخبر في الابداء
لان الخبر على الاضافة والعامل يعمل فيكون على علمها او في عامل الخبر
لنحو المقدور ان حرف الخبر على الاضافة والعمل المضائق لم يثبت بعد وعند التردد
ويجب لصحة المقول في المراد ان العامل هو المضائق والنحو المقدور كلاهما
لنحو فلان الاصل في حال الخبر واما المضائق فلان لفظ حرف الخبر فقط والمضائق
تأخرت والمضائق في تلك المضائق لتباين خبر حرف الخبر في اقتضاء الاضافة اليه
بالمعنى وانما رتبة اجاب ضعف ان قوله في قوله من زيد في قوة علمه انما في رتبة